

وقفه



عبدالله الشهاب

المتبرع قمة الهرم الخيري

أنجز: لتسليط الضوء على مشروعاته التي يكفلها، أو عقد اللقاءات التنويرية التي تستعرض الأفكار، وتتبادل الآراء، والحمد لله فهذه الطرق كلها كان لها الصدى الطيب في استقطاب عدد وفير من المحسنين، ممن آمنوا بالفكرة، لتندفق تبرعاتهم سخية في قوالب خيرية متنوعة، كان لها الأثر الملموس في دعم التوجهات الخيرية محليا ودوليا.

وهناك أيضا ما يعزز من احترام

وإننا نحمد الله أن هيا للعلم الخيري ما جعله حفيا بهذه الأمانة، جدير بأن يصون. وإن كنا قد اتفقنا على أن المتبرع شريك، فإن الحق يعطيه أيضا أن يكون على مسافة من المشاريع، تسمح له بأن يقول كلمته ويطلع على ما يجري، وهذا ما دفع الكثير من الجهات لاعتماد آليات تواصل مختلفة، تقوم بهذه الوظيفة خير قيام، من إرسال الرسائل النصية، مروراً بالتقارير الشهرية والسنوية لحركة ما

تمر منظومة العمل الخيري بسلسلة طويلة من الإجراءات الملتهمة، فلا غنى لواحدة عن دعم أختها، ولعلي لا أكون مبالغاً لو قلت إن أقواها إن لم يكن أهمها عنصر «المتبرع»، المحسن من أهل الخير الذي يكفل بسخاء يده هذه المسيرة، ويضمن لها أن تمتد باستمرار، ولعل في إرضاء طموح العمل الخيري الكثير، وعليه حتماً أن يخوض معتركاً وعراً.

دعوني أقل بمنتهى الصراحة، إن على الكيانات الخيرية إعطاء المتبرع حقه غير منقوص، وإن كنت أعلم يقيناً قيام غالبية إن لم يكن كل الجمعيات والمبرات الخيرية بهذا الصنيع، حين جعلت منه شريكاً في صناعة، هي أحوج ما تكون لاتحاد مكوناتها، وصولاً لجودة المنتج، إذ توجب أن تكون هناك رؤية متحدة، تفسح المجال لغرس الثقة، التي هي رأس مال لا يقل أهمية عن المادة، وفي ظل الثقة تلك تتبدد المخاوف وتبقى الآمال، فمادام وجد المتبرع اليد التي يأمنها على ماله، اقتنع ورضي، وزادت حماسه وأقبل سخاؤه.

المتبرع، كالتنزل على رغبته في كثير من المشاريع التي يرغب في كفالته، وقد سعت الجهات الخيرية لاستيعاب هذه الرغبة، فكان الحرص على اختيار الشريك المنفذ، وتوثيق العمل على الأرض وإرساله للمتبرع، وكذا القيام بجولات تفقدية، مع أخذ جميع الضمانات القانونية، والسندات المحاسبية التي تحد من التلاعب، أو توظيف هذه الأموال في أغراض مشبوهة، أو خروج العمل عن مساره، ولعل في التعاون مع بعض الجهات الرسمية بالدولة، كوزارتي الخارجية والشؤون ما يضبط الإيقاع، فمنظومة التبرعات والتحويلات المحكومة بشفافية ونزاهة، من هذه الجهات الرقابية حتما ستؤدي الى تعزيز الثقة.

لقد كانت هذه التوليفة دافعا للتفكير في تنوع الأنماط التقليدية المعمول بها وصبغها بروح عصرية، تناسب المتبرعين وتتكيف وطبيعة المرحلة، وهذا ما أتاح رواجاً مرضياً للعمل الخيري الكويتي، وأكسبه الحضور المشرف، الذي يعطي للإنسانية دقات متواصلة للحياة.